

”
أثر التجارة الخارجية غير النفطية وبعض متغيرات
الاقتصاد الكلي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي
باستعمال أنموذج FMOLS للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

أ.د. علي درب كسار
بلال نجاح جبير
جامعة بغداد/ كلية الزراعة

“

المستخلص:

١. ان لأسعار الصرف دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية مما يعني بانه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات ، وعلى هذا الاساس اصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الانظمة النقدية حيث انتقل سعر الصرف الذهبي الى استقرار اسعار الصرف ثم نظام التعويم ، ومن خلال هذا فان سعر الصرف يعد مؤشراً مهماً ومتغيراً أساسياً له بالغ الاثر في كثير من متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها قطبا التجارة الخارجية (الاستيرادات والصادرات) . هدف البحث ادراة تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في سعر الصرف فضلا عن معرفة تأثير التجارة الخارجية السلعية (عدا النفطية) في العراق على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، اذ تم الحصول على البيانات من مصادرها الثانوية مثل الوزارات والهيئات الحكومية ورسائل الماجستير واطاريج الدكتوراه المنشورة وغير المنشورة ، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج منها عدم صحة تعويم العملة المحلية في ظل انفتاح اقتصادي غير مسيطر عليه إذ ان التعويم يتطلب نظاما اقتصاديا قويا من اجل السيطرة على التشوّهات التي يمكن ان تحدث في الاسعار ، كما اوضح البحث ان هناك تأثيراً عكسياً للصادرات على سعر الصرف وهي نتيجة غير منطقية الا انها توافق كثير من الدراسات التي اجريت في العراق وأخيراً أوصى البحث باستعمال اسلوب التعويم المدار والسيطرة على الحدود من اجل الحد من استيراد السلع الرخيصة الثمن التي تغرق السوق العراقية وتوقف الانتاج المحلي. البحث مسئل من اطروحة دكتوراه للباحث الاول .

كلمات مفتاحية : سعر الصرف ، التجارة الخارجية ، انموذج FMOLS

Economic study of the effects of foreign trade and some macroeconomic variables in the exchange rate using the FMOLS model for the period 1990 -2015

Bilal Najah Jubair

bilal.najah89@gmail.com

dept.Agric economics – College of Agricultural – university of Baghdad

Dr . Ali Darub Kassar

Adk_1966@yahoo.com

ABSTRACT

The exchange rate plays a key role in daily economic life, which leads us to believe that no society is immune to the changes in the currency exchange market. On this basis, the economic community is undergoing changes in the monetary systems. , And through this the exchange rate is an important indicator and a key variable has a significant impact in many macroeconomic variables, including the poles of foreign trade (imports and exports). The aim of the study is to explain the effect of some macroeconomic variables on the exchange rate, as well as the effect of foreign trade in commodities (excluding oil) in Iraq on the Iraqi dinar exchange rate against the US dollar. Data were obtained from secondary sources such as ministries, government agencies, Published and unpublished, and the search reached a range of results, including the incorrect float of the local currency under the opening of the economy is not controlled if the flotation requires a strong economic system to control the distortions that can occur in prices, There is an adverse effect on exports on the exchange rate, which is an illogical result, but it is consistent with many studies conducted in Iraq. Finally, the research recommended using the method of floating control and control of the border in order to reduce the cheap goods that sink the Iraqi market and stop domestic production.

Research part of the ph.D thesis of the first researcher.

Keywords: exchange rate, foreign trade, FMOLS model.

المقدمة :

منذ تأسيس النظام المصرفي العالمي بدأت العلاقات الاقتصادية في التشابك فضلاً عن ارتفاع معدلات التبادل التجاري ، وتعدد العملات المتداولة اذ أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعل من السياسات النقدية التي يتم تطبيقها في دول معينة تؤثر في السياسات الاقتصادية للدول الأخرى. وتؤدي أسعار الصرف دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية الأمر الذي لا يمكن لأي مجتمع أو اقتصاد ما أن يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات ، أن الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تنسم به أسواق الصرف وعلى هذا الأساس أصبحت اقتصاديات الدول تعيش تحولات في الانظمة النقدية مما جعل سعر الصرف مؤشراً مهماً ومتغيراً أساسياً له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ، ولهذا فقد عُدّت أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم كما أنه يؤدي دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية ومن ثم في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم (١) والنمو الحقيقي. ومعظم النظريات الحديثة كشفت النقاب عن مدى تأثير سعر الصرف في استقرارية حركة الاقتصاد.

تناولت العديد من الدراسات ويحتث في نفس الموضوع منها دراسة Kanchana Senanayake وآخرون عام ٢٠١٠ " تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين ١٩٩٣ - ٢٠٠٧ " . (٩)

الغرض من هذه الدراسة القيام باختبارات تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية بين سريلانكا والصين خلال المدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٧ .

كما درس عام ٢٠١١ كل من Marilyne Huchet-Bourdon Jane Korinek بحثاً بعنوان (تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية) ، بحثت هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والصناعة . (١٠)

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من كون سعر الصرف يعد أداة تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي وأن التقلبات التي تحدث فيه تؤثر في كثير من الجوانب الاقتصادية ، لذلك لابد من تسليط الضوء على اهم التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف نتيجة تقلبات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في أن سعر الصرف المغالي فيه يثبط الانتاج المحلي وبالتالي ينعكس اثره على التجارة الخارجية حيث يزيد من الاستيرادات ويقلل من الصادرات وبالتالي يشوه هيكل التجارة الخارجية .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة تأثير التجارة الخارجية العراقية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في سعر الصرف .

فرضية البحث : يفترض البحث ان الاستيرادات والصادرات السلعية (غير النفطية) وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثير مباشر في سعر الصرف ينعكس اثره في الاخير على الحياة الاقتصادية .

مصادر البيانات واسلوب التحليل : تم الحصول على البيانات من الجهات الرسمية المتمثلة بالوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات العالمية ذات العلاقة ، كما اعتمدت بيانات الرسائل والاطاريح المنشورة منها وغير المنشورة ، اما اسلوب التحليل فقد تم اعتماد الاساليب الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية منها اختبارات السببية و الاستقرارية وغيرها .

سعر الصرف والتجارة الخارجية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) :-

من اجل الوقوف على اهمية سعر الصرف على التجارة الخارجية بشكل عام لابد من معرفة اهم التقلبات التي حدثت بسعر الصرف وتأثيرات هذه التقلبات في الصادرات والاستيرادات العراقية خلال هذه المدة ، ومن الجدير بالذكر هنا انه على الرغم من ان سعر الصرف له تأثير كبير في حركة التجارة الخارجية الا ان التقلبات التي حدثت في هذه المدة جعلت سعر الصرف ينفصل بشكل جزئي عن الواقع الاقتصادي ولم يأخذ دوره الحقيقي في تأثيره في كل من الصادرات والاستيرادات ويمكن توضيح اهم التقلبات التي حصلت في سعر الصرف من خلال الجدول الاتي.

الجدول (١) . أقيام الصادرات والاستيرادات لتجارة العراق الخارجية والميزان التجاري للمدة ١٩٩٠ -

٢٠٠٢

السنوات	الصادرات السلعية FOB (الف دينار) ١	الاستيرادات السلعية CIF (الف دينار) ٢	الميزان التجاري (الف دينار) ١-٢ = ٣	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
١٩٩٠	٢١٢٨٦١	١٥٠٢٦٤٦	-1289785	٤
١٩٩١	٣٥٠٥٦	١٨٦٣٥٨	-151302	١٠
١٩٩٢	١٥٠٤٩	٢٠٦١٩٣	-191144	٢١
١٩٩٣	١٤٢١٤	٤١٥٠٣٣	-400819	٧٤
١٩٩٤	١٢٦٦٣	٢٧٦٤٩٨	-263835	٤٥٦
١٩٩٥	١٦٩٤٢	٢٨٧٨٨٣	-270941	١٦٧٤
١٩٩٦	٣٥٠١٣	٢٣١٥٩١	-196578	١١٧٠
١٩٩٧	٣٦٦٧٠	١٣٢١١	23459	١٤٧١
١٩٩٨	٦٩٣٨٣	٢٤٧٣٦٨	-177985	١٦٢٠
١٩٩٩	١٠٣٧٢٧	٤٣٢٢٧٢	-328545	١٩٧٢
٢٠٠٠	٨٣٠٥٦	٧٢١٣٩٥	-638339	١٩٣٠
٢٠٠١	٩٣٩٣٦	١٣٦٤٩٩١	-1271055	١٩٢٩
٢٠٠٢	٦٣٣٣٠	١٣٢٨٠٢٤	-1264694	١٩٥٧
معدل النمو	٠٠٠٨	٠٠٠٦١		٠٠٠١٥

المصدر

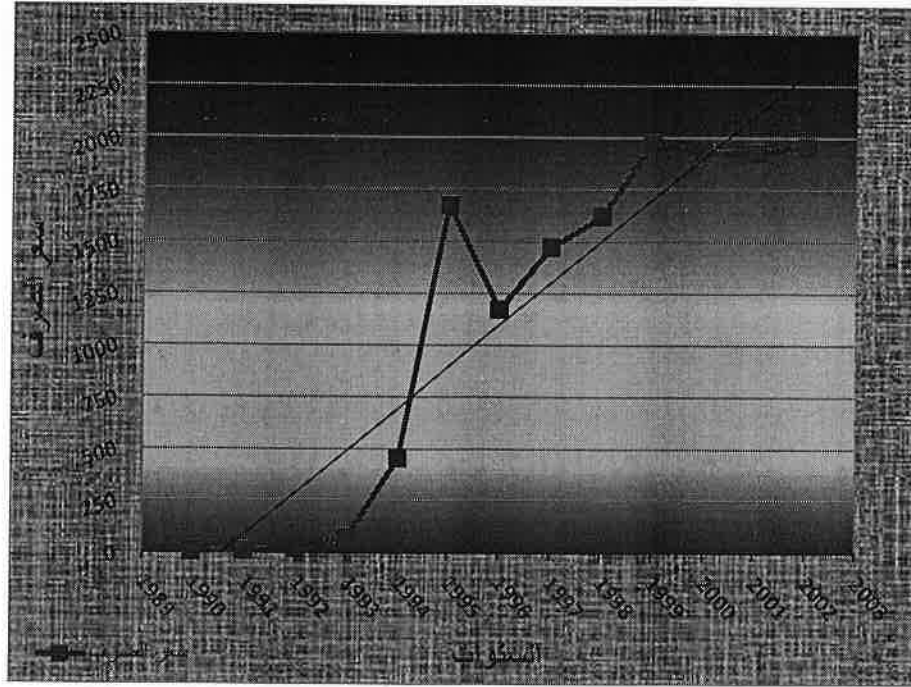
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء / إحصاء التجارة الخارجية .
- البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / قسم إحصاءات ميزان المدفوعات / إحصاء التجارة الخارجية .

يلحظ من خلال الجدول (١) ان الدينار العراقي اخذ بالانخفاض خلال السنوات الأربع الأولى للدراسة ، إذ شهدت المرحلة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ تدهوراً في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) والذي يجب ان يشجع الصادرات ، الا ان الصادرات السلعية العراقية اخذت بالانخفاض وهذا قد لا يطابق الجوانب النظرية الا انه واقع اقتصادي فرضه الحصار الاقتصادي على العراق خلال المدة ، لذلك نلاحظ انخفاض اقيام الصادرات السلعية العراقية على الرغم من انخفاض قيمة العملة المحلية ، إذ انخفضت قيم هذه الصادرات من (٢١٢٨٦١٠٠٠) دينار عراقي عام ١٩٩٠ الى (١٢٦٦٣٠٠٠) دينار عراقي عام ١٩٩٤ ، و السبب الرئيس لانخفاض الصادرات هو الحصار الاقتصادي المفروض انذاك ، اما في عام ١٩٩٥ فقد انهار الدينار العراقي انهياراً كبيراً امام الدولار واهم سبب لهذا الانهيار يعود ايضاً الى الحصار الذي فرض على العراق ، إذ منع العراق من اصدار الدينار الذي كان يطبع في مطابع اوربية والذي يتمتع بميزات تجعله بعيداً عن محاولات التزوير، الامر الذي الجأ الحكومة العراقية الى القيام بطبع الدينار العراقي الجديد في المطابع العراقية التي كانت تقتقر الى التكنولوجيا اللازمة لطبع عملة بمواصفات جيدة وهذا ادى الى انتشار عمليات تزوير واسعة في العملة وهذا كان سبباً بضخ كتلة نقدية كبيرة الى السوق النقدي مشابهة للعملة الرسمية وليست من مصادر حكومية الا انها لا تختلف كثيراً عن العملة الرسمية الامر الذي ادى الى جعل الدولار الأمريكي يعادل ١٦٧٤ عام ١٩٩٥ ، وهذه الاسباب دفعت البنك المركزي العراقي الى اصدار عملات نقدية لم تكن معهودة سابقاً ، إذ اصدر عام ١٩٩٥ عملة ٢٥٠ دينار عراقي وفي عام ٢٠٠٢ اصدر عملة ١٠٠٠٠ دينار عراقي ، وقد نجحت الحكومة الى حد ما بالمحافظة على هذه المستويات للعملة المحلية إذ تذبذب سعر الصرف من سنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ بين حدين هما حد ادنى قيمته حوالي ١٦٠٠ دينار عراقي وحد اعلى هو تقريبا ٢٠٠٠ دينار عراقي خلال هذه المدة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان قيمة العملة المحلية بقيت منخفضة .

اما ما يخص الاستيرادات ، فمن المعروف ان انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار السلع المستوردة مرتفعة السعر ومن ثم تكون السلع الاجنبية غير مرغوبة محلياً ، وهذا ما حدث فعلاً خلال السنوات الاربع الاولى للدراسة حيث انخفضت الاستيرادات بشكل كبير بعد عام ١٩٩٠ الا ان هذا الانخفاض لم يكن بسبب سعر الصرف بالدرجة الاولى ، اذ بالرغم من استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية فقد ازدادت الاستيرادات وتحسن حالها بعد سنة ١٩٩٦ وانحصرت هذه الاستيرادات بقرارات الامم المتحدة ويتوفر البطاقة التموينية وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية ، لذلك لم يكن سعر الصرف وتغيراته العامل الرئيس المؤثر في قيم الاستيرادات في هذه المدة بسبب العوامل السياسية التي اثرت تأثيراً كبيراً فيها ومنعت سعر الصرف من اخذ دوره الحقيقي في قيم كل من الصادرات

والاستيرادات، ومن ذلك نستنتج أن الظروف السياسية أدت دوراً مهماً في منع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف من أن تؤدي دورها المهم في التأثير على عمليات الاستيراد والتصدير، وهذه التقلبات والتغيرات في سعر الصرف يمكن توضيحها بالشكل الآتي :

الشكل (١): اتجاهات سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢



المصدر : من عمل الباحث معتمداً الجدول (١)

سعر الصرف والتجارة الخارجية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) :

بعد ٢٠٠٣ بدأ سعر الصرف بأخذ دوره الحقيقي في تأثيره في كل من الصادرات والواردات، حيث يمكن من خلال الجدول (٢) ملاحظة تأثير التقلبات في سعر الصرف في التجارة الخارجية بشكل واضح .

أثر التجارة الخارجية غير النفطية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي في سعر صرف الدينار العراقي باستعمال نموذج FMOLS للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

الجدول (٢). أقيام الصادرات والاستيرادات لتجارة العراق الخارجية والميزان التجاري للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)

السنوات	الصادرات السلعية الف دينار ١	الاستيرادات السلعية الف دينار ٢	الميزان التجاري الف دينار 1-2 = 3	سعر الصرف دينار دينار
٢٠٠٣	٥٦٨٩٦	١٩٠٣٧٥١٤٠٠٠	-2159055855	١٩٤٣
٢٠٠٤	٣٦٢٢٢	٢٧٩٠٠٥٠٦٠٠٠	-3777810025	١٤٥٣
٢٠٠٥	٣٤٠٩٧	٣١٢٢٤٠٦٤٠٠٠	-5396545647	١٤٧٢
٢٠٠٦	٤٩٧٨١	٢٩٢٨١٧٠٠٠٠٠	-7015263459	١٤٧٥
٢٠٠٧	٢١٨٣٨٣٨٨٠	٥٧٣٦٩٣٣٨٧٤	-5518549994	١٢٦٧
٢٠٠٨	٢٤٠٣٦٢٤٠٠	٢٥٨٩١٩٣٩٠٠	-2348831500	١٢٠٣
٢٠٠٩	١٦٤٣٢٤٦٠٠	١٨٧٧٠٤١٨٨١٦	-18606094216	١١٧٠
٢٠١٠	٢٣٥١٣٤٧٠٠	٣٠٤٣٣٦٢٧٥٠٠	-30198492800	١١٧٠
٢٠١١	٢٦١٨٢٩٦٠٠	٥٤٠٣٩٦٣٤٢٢٣	-53777804623	١١٧٠
٢٠١٢	٣٤٣٨٣٥٠٠٠	٢٢٣٦٣٩٤٨٤٠٠	-22020113400	١١٦٦
٢٠١٣	٤٠٢٢١٦٨٠٠	٣٣٢٨٩٤٨٣١٠٠	-32887266300	١١٦٠
٢٠١٤	٢٤١٥٤٨٤٠٠	٣٧٩٣٠١٧٦١٠٠	-37688627700	١١٦٦
٢٠١٥	34076097	٣١٢٢٤٠٦٤٠٠٠	-31189987903	١١٦٧
معدل النمو	٠٠٠٦٧	٠٠٢٧٤	-	٠٠٠٣٧

المصدر/

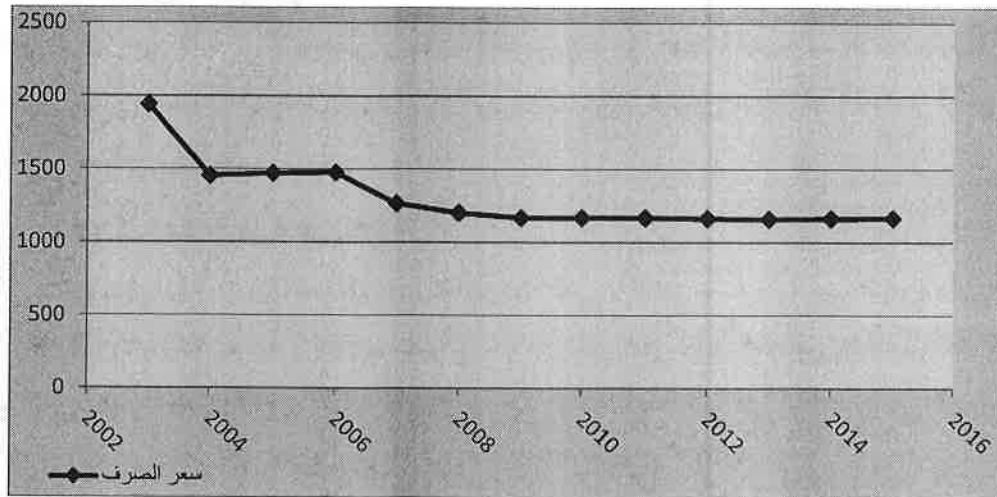
* وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء / إحصاء التجارة الخارجية .

* البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / قسم إحصاءات ميزان المدفوعات / إحصاء التجارة الخارجية بالنسبة . للاستيرادات من سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ .

يتبين من خلال الجدول (٢) ان قيمة الدينار العراقي بقيت منخفضة خلال السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ وهذا يعني استمرار سعر الصرف المغالى فيه (بل واصبح مغالى فيه اكثر في بعض السنوات) وسعر الصرف هذا يثبط الانتاج المحلي ومن ثم يخفض الكميات المصدرة من السلع المختلفة، وكانت ادنى

قيمة للمصادرات السلعية الكلية عام ٢٠٠٥ قدرت بـ (٣٤٠٩٧) الف دينار عراقي ، اما في سنة ٢٠٠٧ فقد انخفض سعر الصرف تحسن الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً ومن ثم زيادة الطلب الخارجي على النفط العراقي الاقل سعراً مقارنةً بالنفط العالمي مما أدى الى تدفق الدولار الى العراق ، و أصبح عرض الدولار اكبر من الطلب عليه ومن ثم انخفض سعر الدولار امام الدينار العراقي ، هذه العوامل وغيرها أدت الى تشجيع المصادرات السلعية العراقية بشكل كبير عام ٢٠٠٧ وتحسن الميزان التجاري ايضاً على الرغم من بقاءه سالباً ، واستمر هذا التحسن الطفيف في سعر الصرف الى نهاية ٢٠١٣ واستمرت تأثيراته الايجابية على المصادرات إذ استمرت بالارتفاع الى ٢٠١٣ ، ثم انخفضت المصادرات السلعية العراقية عام ٢٠١٤ على الرغم من تراجع الدينار العراقي امام الدولار وهذا قد لا يوافق الواقع النظري الا انه واقع اقتصادي حاصل في العراق والشكل الاتي يوضح تغييرات سعر الصرف خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ :

شكل (٣): اتجاهات سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٥



المصدر : من عمل الباحث معتمداً الجدول (٢) .

اما بالنسبة لتأثير سعر الصرف في الاستيرادات فقد أدى تحسن الدينار العراقي الى تخفيض الكميات المستوردة من السلع عام ٢٠٠٧ بشكل كبير ، الا ان سرعان ما عادت الاستيرادات الى الزيادة في سنة ٢٠٠٨ ولكن بمعدل اقل من السابق ، ان سبب استمرار الزيادة في قيم الاستيرادات على الرغم من التحسن البسيط في سعر الصرف يعود الى موازنة الدولة التي كانت تمول اغلبها من صادرات النفط ، وقد أدت هذه الموازنة المرتفعة الى حركة واسعة للتجارة العراقية وتحسن دخل المواطن العراقي الامر الذي دفعه الى زيادة طلبه على السلع التي لم يكن يستطيع شرائها سابقاً ، إذ أدى ذلك الى زيادة طلب المستهلكين على

مختلف السلع الاستهلاكية والغذائية ونتيجة لعجز الانتاج المحلي على سد فائض الطلب والذي ادى الى زيادة قيم الاستيرادات السلعية زيادةً كبيرة .

ان من اهم الامور التي يمكن ملاحظتها هو ان الميزان التجاري السلعي العراقي بقي سالباً خلال طول مدة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، الا في سنة واحدة وهي عام (١٩٩٧) إذ كانت قيم الاستيراد في ادنى قيمة لها ، اما غير ذلك كانت قيم الاستيرادات السلعية تفوق قيم الصادرات بشكل كبير ، وان هذا العجز في الميزان التجاري له عدة اثار على الاقتصاد الوطني ، إذ يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الاجنبي وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض اسعار الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية عالمياً وارتفاع اسعار الاستيرادات و تزداد الصادرات وتخفض الاستيرادات الى ان يصل الميزان التجاري الى التوازن ، والعكس صحيح في حالة الفائض في ميزان المدفوعات إذ تنخفض الصادرات وتزداد الاستيرادات (٤) .

الجانب النظري القياسي :

قبل الدخول في الجانب الاحصائي والتحليل القياسي لابد من اعطاء مفهوم بسيط حول صفة الاستقرار التي يجب ان تصاحب السلاسل الزمنية وذلك من خلال اعطاء توضيح عن ماهية السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة وكما يأتي

(١) السلاسل الزمنية المستقرة :-

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية (تقلبات فصلية) ، والتي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن (٥) ، وتعد سلسلة زمنية ما ساكنة اذا توافرت فيها ثلاث خصائص هي ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$ ، وكذلك ثبات التباين عبر الزمن $var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$. (٦) .

(٢) السلاسل الزمنية غير المستقرة :-

هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة ، اولهما السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (TC Trend stationary) ، اما النوع الثاني فهي السلاسل الزمنية من النوع (Difference Stationary) (٣) .

واختبارات الاستقرار للمتغيرات موضحة بالمحلق (a).

اختبارات السببية:-

على الصعيد النظري فإن تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يوفر عناصر تؤدي الى الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية ، ومعرفة السببية هو ضروري من اجل الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية ، وفي الواقع معرفة اتجاه السببية هو ايضا مهم للتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، وهناك عدة اختبارات للسببية منها سببية غرانجر *granger causality test* إذ اقترح *granger* (١٩٦٩) مفهوم السببية والتي تقول ان المتغير Y_{2t} هي سبب (تؤثر في) Y_{1t} اذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ Y_{1t} عند دمج المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t} في التحليل (٢) ، وهذه يعني ان سببية غرانجر توضح لنا من يؤثر في من هل المتغير المستقل يؤثر في التابع ام العكس واختبارات السببية موضحة في (ملحق ١b).

ان التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات الاستقرار (اختبارات جذر الوحدة) للسلاسل الزمنية والذي يعد الشرط الضروري لاختيار الانموذج القياسي من اهم الاختبارات التي تنقلنا الى المرحلة الاتية والتي تتمثل بأختيار أنموذج يتناسب مع استقرار البيانات ، إذ ان استخدام طريقة *OLS* من دون الاكتراث الى اختبارات الاستقرار قد يعطي نتائج مظلة وغير دقيقة على الرغم من انه قد تكون هناك علاقة معنوية الا ان هذه العلاقة هي علاقة وهمية غير دقيقة لا يمكن اعتمادها للتفسير (١٠) . ولذلك تم اعتماد اسلوب التحليل *FMOLS* (المربعات الصغرى المصححة كلياً) نظراً لان المتغيرات الداخلة في الدراسة لم تكن جميعها مستقرة عند المستوى ، اذا اظهرت نتائج التحليل والموضحة (بالملاحق ١b) ان كل من متغير سعر الصرف والنتاج المحلي والتضخم ساكن عند المستوى في حين تبين ان متغيري الاستيرادات والصادرات الزراعية غير ساكنين عند المستوى الا انهما يسكنان بعد اخذ الفرق الاول وذلك باعتماد اختبار *Augmented Dickey – Fuller ADF* الذي يصلح للعينات الكبيرة والصغيرة (١٢).

ولهذا استعملت طريقة *FMOLS* لتحليل العلاقة بين المتغيرات اذ ان هذه الطريقة التي طورت بواسطة العالم *Pedrony* (١٣) احدى طرق التكامل المشترك في التقدير ولا تتطلب شروطاً او قيوداً قياسية كما في طريقة *OLS* ، كما تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات (٧) ، ويتم الحصول على معادلة الانحدار وفق طريقة *FMOLS* من خلال الصيغة الاتية (١١).

$$\beta^* = (X_i' X_i)^{-1} (X_i' y_i^* - T\delta)$$

Where:

y^* = is the transformed endogenous variable. (المتغير الداخلي المحول) .

δ = is a parameter for autocorrelation adjustment (معلمة العلاقة الذاتية المعدلة)

$T =$ is the number of time periods. (عدد الفترات الزمنية) .

ومن خلال المعادلة اعلاه سوف نحصل على مقدرات متسقة وغير متحيزة .

اثر التجارة الخارجية الكلية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على سعر الصرف للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ :-

سيتم في هذا الجزء دراسة اثر التجارة الخارجية الكلية (عدا النفطية) فضلا عن المتغيرات الانفة الذكر المؤثرة في سعر الصرف ، وذلك من اجل بلورة فكرة متكاملة عن اهم المتغيرات التي تسبب التغيرات في سعر الصرف ، ويعد هذا اجراءً تكميلياً نتوقع انه يخدم النتائج التي تم التوصل اليها سابقاً ويعطي فكرة شاملة عن متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة في سعر الصرف والتي هي سبب تقلباته ، ومن اجل ذلك تم صياغة نموذج رياضي لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف كمتغير تابع وكل من متغيرات التجارة الخارجية الكلية (حيث تم هنا ادخال الصادرات والاستيرادات السلعية الكلية عدا النفطية) ومتغير التضخم وسعر الفائدة والنتائج المحلي الاجمالي ، والانموذج هو كما يأتي :

$$Lnr = b_0 + b_1 \ln import + b_2 \ln Export + b_3 \ln gdp + b_4 \ln in + b_5 \ln it + ei$$

اذ ان :-

Lnr = اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) (سعر الصرف الاسمي) .

$Lnimport$ = اللوغاريتم الطبيعي لاقيام الاستيرادات السلعية العراقية بالمليون دينار للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

$LnExport$ = اللوغاريتم الطبيعي لاقيام الصادرات السلعية العراقية بالمليون دينار للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

$Lngdp$ = اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

$Lnin$ = اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

$Lnit$ = اللوغاريتم الطبيعي لسعر الفائدة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

ei = المتغير العشوائي .

ويستخدم طريقة *FMOLS* التي تم التطرق لها سابقاً تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول الآتي :

جدول ٣ : دالة الانحدار بوجود الصادرات والاستيرادات السلعية الكلية

<i>variabl</i>	<i>coefficient</i>	<i>S.E</i>	<i>t.statistics</i>	<i>P.value</i>
<i>constant</i>	<i>-11.586</i>	<i>2.256</i>	<i>-5.135</i>	<i>0.0001</i>
<i>lnimport</i>	<i>-0.128</i>	<i>0.018</i>	<i>-7.067</i>	<i>0.0000</i>
<i>lnexport</i>	<i>-0.077</i>	<i>0.024</i>	<i>-3.121</i>	<i>0.0056</i>
<i>lngdp</i>	<i>0.864</i>	<i>0.056</i>	<i>15.418</i>	<i>0.0000</i>
<i>lnin</i>	<i>-0.177</i>	<i>0.073</i>	<i>-2.411</i>	<i>0.0216</i>
<i>lnit</i>	<i>0.126</i>	<i>0.394</i>	<i>0.320</i>	<i>0.7521</i>
$R^2 = 0.86 \quad R^{12} = 0.83$				

المصدر : من اعداد الباحث معتمداً برنامج *Eviews*.

$$\begin{aligned} \ln r = & -11.586 - 0.128 \ln import - 0.077 \ln export + 0.864 \ln gdp - \\ & 0.177 \ln in - 0.126 \ln it + e_i \end{aligned}$$

يتبين من الدالة أعلاه أن قيمة الحد الثابت بلغت -11.586 وهو يعكس اثر المتغيرات المستبعدة من النموذج .

بلغت قيمة معامل الاستيرادات السلعية الكلية ($\ln import$) -0.128 وهي تعني انه اذا زادت الاستيرادات السلعية الكلية بنسبة ١٪ فإن سعر الصرف ينخفض بنسبة 0.128 عند ثبات بقية المتغيرات ، وهي نتيجة مطابقة للمنطق الاقتصادي حيث ان زيادة قيمة الاستيرادات يؤدي الى انخفاض عرض العملة المحلية نتيجة تحول الطلب على السلع المحلية لبقاء سعرها ثابت مما يؤدي الى زيادة قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فينخفض سعر الصرف .

اما اشارة معامل الصادرات السلعية فقد جاءت غير مطابقة للنظرية الاقتصادية على الرغم من معنويتها احصائيا ، وقيمتها تعني انه اذا زادت الصادرات بنسبة ١٪ فإن سعر الصرف ينخفض بنسبة -0.077 ، وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية وهذا ما يفرضه الواقع الاقتصادي العراقي .

بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت قيمته 0.684 وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية ، وتعني انه بزيادة الناتج المحلي بنسبة ١٪ فإن سعر الصرف يزداد بنسبة 0.684 وهي نتيجة غير منطقية الا انها معنوية بمستوى معنوية ١٪ .

بلغت قيمة معامل التضخم -0.177 وهي معنوية على مستوى ٥٪ وتعني ان بزيادة معدل التضخم بنسبة ١٪ فإن سعر الصرف ينخفض بنسبة 0.177 وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية التي تقول ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم .

اما معامل سعر الفائدة فقد جاءت اشارته غير مطابقة للمنطق الاقتصادي وبلغت قيمته 0.126 وتعني انه بزيادة سعر الفائدة بنسبة ١٪ فإن سعر الصرف يزداد بنسبة ٠.١٢٦ ، الا ان المعلمة غير معنوية لذلك فانها لا تختلف عن الصفر وهي نتيجة افترضها واقع السياسة الاقتصادية العراقية .

بلغت قيمة معامل التحديد 0.86 وتعني ان ٨٦٪ من التقلبات في العامل التابع كان سببها المتغيرات التوضيحية المتضمنة في الانموذج ، وهذا يعني ان المتغيرات التفسيرية توضح نسبة كبيرة من التقلبات في العامل التابع .

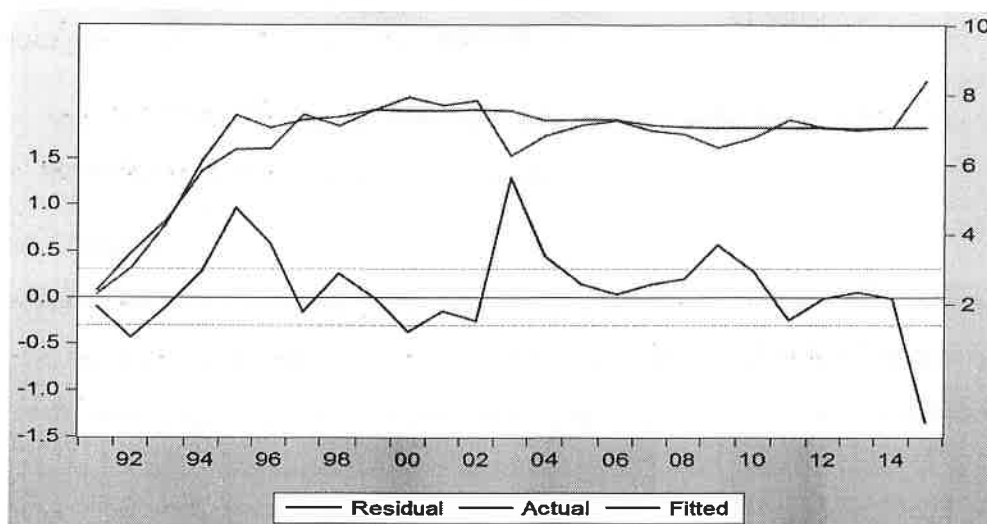
ومن اجل اختبار صلاحية الانموذج لابد من اللجوء الى الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو الانموذج المقدر من المشكلات القياسية ، ويوضح الجدول الأتي تطابق القيم المقدرة للمتغير التابع مع القيم الحقيقية وهو كما يأتي : -

جدول (٤) : القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي دالة سعر الصرف للدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1991	2.30259	2.40363	-0.10105	
1992	3.04452	3.47975	-0.43523	
1993	4.30407	4.41825	-0.11419	
1994	6.12249	5.83735	0.28514	
1995	7.42297	6.45980	0.96317	
1996	7.06476	6.47730	0.58746	
1997	7.29370	7.45597	-0.16228	
1998	7.39018	7.13268	0.25750	
1999	7.58680	7.59296	-0.00616	
2000	7.56528	7.94267	-0.37739	
2001	7.58476	7.71128	-0.14653	
2002	7.57917	7.83790	-0.25873	
2003	7.57199	6.27821	1.29378	
2004	7.28139	6.84153	0.43986	
2005	7.29438	7.15865	0.13573	
2006	7.29641	7.26709	0.02933	
2007	7.14441	7.00510	0.13931	
2008	7.09257	6.89254	0.20003	
2009	7.06476	6.50095	0.56380	
2010	7.06476	6.79078	0.27397	
2011	7.06476	7.30890	-0.24414	
2012	7.06133	7.08026	-0.01892	
2013	7.05618	7.00059	0.05558	
2014	7.06133	7.07185	-0.01052	
2015	7.06219	8.40965	-1.34745	

من اعداد الباحث معتمداً برنامج *Eviews* .

شكل (٤) : القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي الانموذج



المصدر : من اعداد الباحث معتمداً برنامج *Eviews* .

ومن خلال الجدول ٤ والشكل ٤ يتضح ان قيم المتغير التابع المقدرة قريبة جداً من القيم الحقيقية خلال سنوات الدراسة ، ونلاحظ ان قيم البواقي خرجت عن الحدود الحرجة في بعض السنوات وهذا الخروج البسيط قد يكون مقبول في بيانات السلاسل الزمنية لاسيما ان الفترة المدروسة شهدت تقلبات كبيرة في بعض متغيرات الدراسة كالصادرات والنااتج المحلي وغيرها .

ويمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال استخدام اختبار *Q-Statistic* والذي عند تطبيقه تحصلنا على النتائج الآتية :

جدول ٥ : اختبار *Q-Statistic* للارتباط الذاتي

Date: 08/07/17 Time: 13:01
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.189	0.189	1.0029	0.317
		2	-0.096	-0.136	1.2728	0.529
		3	-0.177	-0.138	2.2305	0.526
		4	-0.064	-0.015	2.3628	0.669
		5	-0.048	-0.070	2.4421	0.785
		6	-0.138	-0.161	3.1200	0.794
		7	0.003	0.039	3.1203	0.874
		8	0.120	0.072	3.6894	0.884
		9	0.110	0.028	4.2023	0.898
		10	-0.014	-0.031	4.2107	0.937
		11	-0.175	-0.147	5.6899	0.893
		12	-0.339	-0.320	11.674	0.472

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحث معتمداً برنامج *Eviews*

ومن هذه الاختبارات يتبين ان الانموذج لا يعاني من اي مشكلة قياسية ، فضلا عن ان انموذج fmols كما اشرنا سابقاً يخلصنا من هذه المشاكل .

الاستنتاجات :

١. اتسمت الصادرات والاستيرادات السلعية الكلية العراقية (عدا النفطية) بالتذبذب الكبير خلال مدة الدراسة الا انها توسعت بشكل واضح بعد احداث ٢٠٠٣ اذ كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة قبل ٢٠٠٣ الاثر الواضح في تقلص التجارة الخارجية العراقية ومنها الزراعية ، كما ان اقيام الاستيرادات فاقت اقيام الصادرات خلال معظم سنوات الدراسة وذلك واضح من خلال الميزان التجاري السلعي الذي ظهر باقيام سالبة .

٢. لم يكن سعر الصرف عاملاً رئيساً بالتأثير في التجارة الخارجية في سنوات الحصار ، اذ ادت العقوبات الى تشويه النظام التجاري العراقي وایجاد ضغوطات كبيرة على جانبي الصادرات والاستيرادات مما يؤدي بسعر الصرف الى عدم اخذ دوره الحقيقي في التأثير في هيكل التجارة الخارجية الزراعية وهذا واضح من خلال ظهور سعر الصرف المغالى فيه والذي يحفز الاستيرادات ويقلص الصادرات الا ان اي من هذه التغيرات لم يحدث بشكل ملحوظ

٣. بعد احداث ٢٠٠٣ اخذ سعر الصرف دوره الحقيقي بعد ما تم رفع القيود الاقتصادية عن العراق ولذلك وجدنا ان كلاً من الاستيرادات والصادرات بدأت تستجيب للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف اذ ادى سعر الصرف المغالى فيه الى توسع الاستيرادات وتقلص الصادرات ومن ثم ادى الى تثبيط الانتاج المحلي الذي اصبح غير منافس على المستوى العالمي .

٤. هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وهذا يعني ان زيادة معدل التضخم يؤدي الى انخفاض سعر الصرف (زيادة قيمة العملة المحلية) حيث ان بزيادة معدل التضخم يرتفع المستوى العام للأسعار وتنخفض القدرة الشرائية لدى المواطن العراقي مما يقلل من الاستيرادات ومما يزيد من عرض الدولار فيخفض سعر الصرف .

٥. ظهرت العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي غير مطابقة للمنطق الاقتصادي فكلما ارتفع الناتج المحلي ارتفع سعر الصرف وهي نتيجة توافق الكثير من الدراسات التي اجريت داخل العراق وكذلك خارجه بالنسبة للدول النامية التي لها ظروف العراق نفسها ، كما ان الناتج المحلي المستعمل بالتحليل هو بالاسعار الجارية وليس بالاسعار الثابتة وهذا ايضاً يسبب هكذا نتيجة

٦. عند تحليل دالة سعر الصرف بوجود التجارة الخارجية السلعية الكلية وجدنا ان الصادرات كانت تأثيرها سلبياً في سعر الصرف الا انه تأثير معنوي مما يعني تغير صادرات العراق عموماً له تأثير عكسي في سعر الصرف كون معظم صادرات العراق هي من السلع الفائضة عن الحاجة والتي لا تواجه طلب محلي كبير عليها .

التوصيات:

١. على الدول النامية النفطية ومنها العراق ان تقيم عملاتها وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة ، وفي هذه الحالة فأذا كان هناك تقلب في الدولار يمكن تصدير السلع (او النفط) على اساس عملة اخرى مستقرة تحقق رغبات الدول النامية ، ويتم اختيار العملات للتقييم على اساس المبادلات التجارية.

٢. وضع استراتيجية حقيقية لتتبع هيكل الصادرات والاستيرادات العراقية والتحول من استيراد المواد الخام الى استنباطها محلياً وتشجيع الصناعات المحلية.

٣. ان العلاقة العكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف توجب على الدولة اجراء مساومة بين الاهداف فقبول بمعدل تضخم مرتفع نسبياً قد يحسن من قيمة العملة ، والعكس صحيح حيث ان الدولة اذا اردت تخفيض معدل التضخم فعليها القبول بانخفاض قيمة العملة المحلية وهذه تعتمد على هدف الدولة في تحقيق اي من الساستين .

٤. ان اعتماد الدولة على تصدير النفط فقط دون تنويع مصادر الدخل يعرض الدولة الى خطر الانخفاض في اسعار النفط وبالتالي انخفاض في الواردات المالية للبلد ، وهذا ما حدث فعلا عام ٢٠١٥ حيث ادى الانخفاض في اسعار النفط عالميا الى زيادة مديونية العراق لتمويل ميزان مدفوعاته العام ، لذلك يوصي الباحث بضرورة تنويع مصادر الدخل ولاسيما الاتجاه الى الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي .

المصادر :

- (١) البدري ، باسم حازم حميد ، (٢٠١٣) " تحليل إقتصادي للتجارة الخارجية لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة من ١٩٨٥ - ٢٠١٠ " ، اطروحة دكتوراه كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد الزراعي ، بغداد ص ١-٢ .
- (٢) سلمى ، دوحة ، (٢٠١٥) " اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) " ، جامعة محمد خضيرة بكسرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر ، ص ١٦٥ .
- (٣) سمية ، موري ، (٢٠١٠) " آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية -دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات -مالية دولية - غير منشورة ، جامعة تلمسان ، ص ١٧٣ .
- (٤) عابد ، محمد سيد ، (١٩٩٩) "التجارة الدولية " ، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص ٦٤ .
- (٥) عبد الوافي ، بوليز ، (٢٠١٠) " تقلبات الدولار واثرها على الاقتصاد العالمي _ حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة ، جامعة مستغام ، ص ١٧٦ .
- (٦) عطية، محمد عبد القادر ،(٢٠٠٠) " الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق " ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص ١٨٦ .
- 7) Agung , I , gusti ngrah , " time series Data Analysis Using Eviews " ,2009 ,john wiley & Sons (Asia), pte Ltd. P, 185
- 8) Damodar, Gujarati , econometric by example, sacened edition , 1990 . ch.13 -14, pp.216 -247.
- 9) Kanchana Senanayake (2010)" The impact of exchange rate movements on trade in Sri Lanka and China (1993 – 2007) " Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies,Vol. 3 Iss 3 .p.121.

- 10) Marilyn Huchet-Bourdon Jane Korinek , Organization for Economic Cooperation and Development, 2011 . P. 73 .
- 11) Miguel D. Ramirez "A Panel Unit Root and Panel Cointegration Test of the Complementarily Hypothesis in the Mexican Case, 1960-2001" Trinity College , August 2006 . p. 210 .
- 12) Nikolaos , D, "Demand for money in Hungary : An ARDL Approach "2011 ,University of Macedonia Economics and social sciences , 2011 . p. 209 .
- 13) Pedrony" Methodology to a test of the Purchasing Power Parity Hypothesis", [2001], pp. 727- 731

ملحق ا١ : نتائج اختبار السكون للمتغيرات المدروسة باستعمال اختبار *ADF*

<i>Lngdp</i>	<i>lnl</i>	<i>lnx</i>	<i>lnim</i>	<i>lnr</i>	المعنوية	المتغيرات الاختبار
<i>At level</i>						
-4.135	-	-	-	-3.934	<i>t-</i> <i>statistic</i>	<i>With constant</i>
0.004	4.246	1.716	0.818	0.0448	<i>Prob.</i>	
***	***	no	no	**		
-1.718	-	-	-	-4.504	<i>t-</i> <i>statistic</i>	<i>With constant & trend</i>
0.7125	5.197	1.853	2.373	0.0021	<i>Prob.</i>	
no	***	no	no	***		
3.167	-	-	0.438	-3.659	<i>t-</i> <i>statistic</i>	<i>Without constant & trend</i>
0.099	4.269	0.504	0.801	0.063	<i>Prob.</i>	
*	**	no	no	*		

<i>At first difference</i>						
<i>D(LNGDP)</i>	<i>D(LNI)</i>	<i>D(LNX)</i>	<i>D(LNIM)</i>	<i>D(LNR)</i>	المعنوية	الاختبار
-3.648	- 7.063	- 4.537	-4.966	-2.022	<i>t-</i> <i>statistic</i>	With constant
0.012	0.000	0.001	0.0006	0.275	<i>Prob.</i>	
**	***	***	***	no		
-4.541	- 6.874	- 4.485	-4.804	-2.574	<i>t-</i> <i>statistic</i>	With constant & trend
0.007	0.000	0.008	0.004	0.293	<i>Prob.</i>	
***	***	***	***	no		
-2.462	- 6.600	- 4.645	-4.879	-2.105	<i>t-</i> <i>statistic</i>	Without constant & trend
0.016	0.000	0.000	0.000	0.036	<i>Prob.</i>	
**	***	***	***	**		

ملحق b١ : اختبارات السببية للمتغيرات *Granger Causality Test*

<i>Null Hypothesis</i>	<i>Obs</i>	<i>f-statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>LNIN Does not Granger cause LNR</i>	٢٤	٤.٣١٢	**٠.٠٢٨
<i>LNR Does not Granger cause LNIN</i>		٣.٠٨٥	*٠.٠٦٩
<i>LNIX Does not Granger cause LNR</i>	٢٤	٠.٢٤٣	٠.٧٨٦
<i>LNR Does not Granger cause LNIX</i>		٠.٧٥٢	٠.٤٨٤
<i>LNit Does not Granger cause LNR</i>	٢٤	٠.١٧٣	٠.٨٤٢
<i>LNR Does not Granger cause LNit</i>		٠.٧٦٤	٠.٤٧٩
<i>LNGDP Does not Granger cause LNR</i>	٢٤	٤.١٢٢	**٠.٠٣٤
<i>LNR Does not Granger cause LNGDP</i>		٣.٥٥٣	**٠.٠٤٨
<i>LNIM Does not Granger cause LNR</i>	٢٤	٢.٤٩٧	*٠.٠٧١
<i>LNR Does not Granger cause LNIM</i>		٣.٤٦٢	**٠.٠٣٦